UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
3 MAR 1985
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/XII/5/Add.8
٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥
الاصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثانية عشرة
٢٠ - ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥
بغداد

البند ٧(أ) من جدول الاعمال المؤقت

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل

تقرير الى اللجنة حول أوضاع احصاءات الهجرة الخارجية في منطقة غربي آسيا

85-0239

المحتويـــات

الموضـــوع	رقم الصفحة
المقدمـــة	١
١ـ خصوصية موضوع الهجرة في منطقة غربي آسيا	٥
٢ـ قصور الاحصاءات حول الهجرة	٧
٣ـ مشكلة التعريف	٩
٤ـ احصاءات الهجرة الخارجية ـ المصادر والطرق	١٢
اولا : التعدادات العامة للسكان	١٢
ثانيا : المسوحات الاسرية بالعينة	٢١
ثالثا : احصاءات المغادرين والقادمين	٢٢
رابعا : التسجيل المدني ، سجلات السكان المستمرة	٢٤
خامسا : السجلات الادارية الاخرى	٢٥
٥ـ المقترحات	٢٦
الملاحق	٣٠

المقدمـــة

استحوذ موضوع الهجرة الدولية على قسط وافر من اهتمام المنظمات الوطنية والاقليمية والدولية . فقد اولت منظمة العمل الدولية اهتمامها بهذا الموضوع من زاوية تأثيره على حالة وتطور العمالة في كل من البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين . وفي اطار برنامج الاستخدام العالمـــي التابع لها ، قامت المنظمة في عام ١٩٧٧ بدراسة موسعة حول حركات الهجـرة المعاصرة في البلاد العربية حيث كلفت باجرائها الباحثين ج . س . بيركس و ك . آ . سنكلير . وقد نشرت نتائج تلك الدراسة تحت عنوان " السكان والهجرة الدولية في الدول العربية ". وقامت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فيما بعد بنشرها باللغة العربية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية .

من جهة اخرى اولت الاجهزة واللجان المختصة التابعة لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة اهتماما متزايدا بموضوع الهجرة الدولية . ويأتي في مقدمة هذه الاجهزة واللجان شعبة السكان ولجنة السكان . وقد تجلى هذا الاهتمام بالعديد من الاعمال والتوصيات التي صدرت عنها في هذا الصدد .

اما البنك الدولي فقد اصدر في منتصف عام ١٩٨١ دراسة قيمة حول " القوى البشرية وهجرة العمالة الدولية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا" ويقوم البنك الدولي حاليا بتحديث هذه الدراسة تمهيدا لاعادة اصدارها في المستقبل القريب .

وقد كان للموءتمر العالمي للسكان الذي عقد في بوخارست عام ١٩٧٤ ثم في مكسيكو عام ١٩٨٤ اثرا بالغا في توجيه انظار المجتمع الدولي الى بعض المشكلات الناجمة عن الهجرة الدولية والى الاساليب الممكنة لمعالجتها . فقد تضمنت خطة العمل العالمية للسكان المنبثقة عن موءتمر بوخارســـت توصيات محددة الى الحكومات والمنظمات الدولية ذات العلاقة ، لتبنـــي السياسات واتخاذ الاجراءات الهادفة الى تنظيم الهجرة على اسس سليمـــة ، والى الحد من بعض الاثار السلبية المترتبة عليها .

وفيما يختص بالجانب الاحصائي للهجرة الدولية ، فان هذا الموضوع يلقى عناية خاصة من قبل المكتب الاحصائي للامم المتحدة في نيويورك . ويسعى المكتب جاهدا لتنظيم الاحصاءات ، وتطوير اساليب ومنهجيات مناسبة ، وتوحيد المفاهيم والتعريفات والمصطلحات المستخدمة . وقد اصدر هذا المكتب في عام ١٩٨٠ " توصيات حول الهجرة الدولية " تضمنت تحديد المفاهيم الرئيسية المتداولة والمصادر الممكنة للمعلومات والجوانب التي ينبغي دراستها حول المهاجرين . كما شملت ٤٤ جدولا مقترحا للاسترشاد بها من قبل الدول الاعضاء عند اعداد احصاءات الهجرة الخارجية الخاصة بها . ويبدو أن تلك التوصيات لم تلق النجاح الكافي وذلك بسبب صعوبة تطبيقها من الناحية العملية من جهة ، وعدم وفائها بالاحتياجات الاحصائية على النحو المناسب من جهة اخرى .

والحقيقة ان الاهتمام بموضوع الهجرة الدولية لم يكن وقفا على المنظمات الدولية وحدها . فقد كان لبعض المنظمات والمؤسسات العربية جهودا مكثفة وانشطة متعددة في هذا المجال . ففي عام ١٩٨١ قام المعهد العربي للتخطيط في الكويت بتنظيم ندوة حول " البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" . كما نجح ، وبالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، في عقد ندوة حول " العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي" وذلك في عام ١٩٨٣. ومن جهته نشر مركز الدراسات المذكور سلسلة من المقالات المتعلقة بموضوع الهجرة ، وذلك في مجلة " المستقبل العربي " . كما أصدر كتابين يبحث الاول في " انتقال العمالة العربية ، المشاكل والاثار والسياسات " وهو من تأليف الدكتور ابراهيم سعد الدين والدكتور محمود عبد الفضيل ، ويعالج الكتاب الثاني موضوع " الهجرة الى النفط " وهو من تأليف الدكتور نادر فرجاني. ومما يجدر ذكره بان مركز دراسات الوحدة العربية هو الان بصدد تنفيذ دراسة ميدانية حول " انتقال العمالة العربية " وذلك بالتعاون مع الجامعة العربية. كما ان المعهد العربي للتخطيط سينظم في عام ١٩٨٥، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ندوة خبراء حول " سياسات استخدام وانتقال الايدي العاملة العربية .

وفي سياق الاهتمام الدولي والعربي بموضوع الهجرة الخارجية ، وانطلاقا من طبيعة وخصوصية مسألة الهجرة في منطقة غربي آسيا ، فقد كان للجنة الاقتصادية لغربي آسيا سلسلة من النشاطات في هذا المجال. فقد قامت - كما اسلفنا - بنشر نتائج الدراسة حول " السكان والهجرة الدولية في الدول العربية " باللغة العربية . وبدعم من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية نظمت سكرتارية اللجنة موءتمرا اقليميا حول الهجرة الخارجية عقد في مدينة نيقوسيا بقبرص في عام ١٩٨١. وقد ضم هذا الموءتمر نخبة من رجال العلم والاختصاص في هذا الموضوع ، وصدرت نتائج اعمال الموءتمر في مجلدين يعتبران مرجعا مهما حول الهجرة الدولية في منطقة غرب آسيا . وتتعاون اللجنة في الوقت الحاضر مع المعهد العربي للتخطيط في الاعداد لندوة الخبراء حول " سياسات استخدام وانتقال الايدي العاملة العربية " التي ستعقد في وقت لاحق من هذا العام .

وبالنظر لاهمية الاحصاءات في رسم السياسات ووضع الخطط الكفيلة بترشيد عملية الهجرة من اقطار المنطقة ، تولي اللجنة في الوقت الحاضر اهمية خاصة لعملية تطوير النواحي المنهجية لاحصاءات الهجرة الخارجية في المنطقة . وكانت قد ادرجت في برنامج عملها الاحصائي لعام ١٩٨٤ مشروعا لعقد اجتماع خبراء لبحث الوسائل والسبل الكفيلة بتطوير اساليب الاحصاءات الخاصة بالهجرة الخارجية . وكان من المقرر ان تتقدم بتقرير مفصل عن اعمال ونتائج هذا الاجتماع الى الدورة الثانية عشرة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا لاخذ توجيهات الدول الاعضاء في مسارات جهودها في هذا الصدد . غير ان تعذر الحصول على التمويل اللازم حال دون عقد الاجتماع وبدلا عن ذلك فقد اعدت اللجنة هذا التقرير الذي يتضمن دراسة حول "الاوضاع الراهنة لاحصاءات الهجرة الخارجية في منطقة غرب آسيا " كما يتضمن برنامجا مقترحا يهدف الى ايجاد الاسس العلمية والمنهجية لتطوير تلك الاحصاءات .

وتقتضي الاشارة الى ان هذا التقرير هو مجرد خطوة اولية لدراسة الواقع الراهن لاحصاءات الهجرة الخارجية في المنطقة كاساس ومنطلق

لتطوير هذا الواقع . ذلك لان المعلومات التي يتضمنها تقتصر على ما تم الحصول عليه من المصادر المكتبية المتوفرة الامر الذي يجعل منها نواة لدراسة اكثر شمولا وعمقا . وعلى اية حال فان البرنامج المقترح في هذا التقرير يتضمن توسيع هذه الدراسة على نحو مناسب ووفقا للمعلومات التي سيتم جمعها ميدانيا .

١- خصوصية موضوع الهجرة في منطقة غرب آسيا

كانت منطقة غرب آسيا وما زالت مسرحا لتحركات سكانية نشطة ومتميزة . فقد عرفت هذه المنطقة منذ فجر التاريخ صنوفا متعددة من الهجرات والغزوات التي كانت تشتد وتائرها حينا وتخبو فورانها احيانا اخرى . فمن الهجرات العربية الاولى من الجنوب الى الشمال ، والتي بلغت اشدها عقب انهيار سد مأرب ، الى الهجرات التي رافقت الفتوحات الاسلامية . ومنذ احتلال الاغريق والرومان لبعض اجزاء المنطقة الى غزوات المغول والتتار والفرنجة ، وحتى الى عهد قريب كان هنالك تاريخ حافل بالاحداث التي تمخض عنها تحركات سكانية وهجرات على نطاق واسع . وقد تخلل هذا التاريخ بطبيعة الحال فترات هدوء واستقرار التقطت خلالها شعوب المنطقة انفاسها ونعمت بحياة رغيدة في بعض الاحيان.

ومع مطلع القرن العشرين اخذت حركة السكان والهجرة في المنطقة تتجه نحو انماط جديدة . فقد شهدت بداية هذا القرن هجرة من بلاد الشام الى القارة الاميركية وكان ذلك اواخر العهد العثماني . واستمرت موجات هذه الهجرة خلال عهد الانتداب الفرنسي والبريطاني لعدد من اقطار المنطقة . ثم تلا ذلك ورافقه في بعض الاحيان الهجرة الاستيطانية الصهيونية الى فلسطين ، والتي تمخض عنها سلسلة من عمليات الهجرة والتهجير القسري للشعب العربي الفلسطيني بلغت ذروتها عام ١٩٤٨ ولا زالت مستمرة حتى الان .

واثر اكتشاف النفط في بعض اقطار الجزيرة والخليج ابتدأت هذه الرقعة تستقطب تدريجيا اعدادا متزايدة من المهاجرين من داخل المنطقة وخارجها . وبلغت عملية الاستقطاب اوجها في السنوات القليلة التي اعقبت ارتفاع اسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ وما نجم عن ذلك من تعاظم الاستثمارات في مجالات التنمية المختلفة . واذا اضفنا لذلك كله الهجرات الداخلية من الريف الى الحضر ، والتي لم ينقطع سيلها ابدا وتحركات البدو الموغلة جذورها في اعماق التاريخ ، وهجرة الادمغة وهي

آخر ما افرزه العصر الحديث من صنوف الهجرة ، فاننا يمكن ان ندرك بسهولة الى اي مدى تعتبر الهجرة في منطقة غرب آسيا سمة من سمات شعوبها عبر التاريخ القديم والحديث على حد سواء .

والحقيقة ان موضوع الهجرة الدولية يستقطب اليوم قدرا كبيرا من الاهتمام في كافة انحاء العالم ، غير ان هذا الموضوع يستقطب في هذه المنطقة بالذات اهتماما خاصا . ذلك لان التطورات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية والاوضاع السياسية اوجدت الكثير من عوامل الجذب في بعض انحاء المنطقة والعديد من عوامل الطرد في انحاء اخرى منها. وتمخض عن ذلك تحركات سكانية واسعة النطاق قلما شهدت مناطق اخرى من العالم نظيرا لها .

وتشير بعض التقديرات الى انه بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٥ ارتفع عدد الافراد غير المواطنين المتواجدين في دول مجلس التعاون الخليجي من ١١٠١ الفا الى ٣٩٥٠ الفا . وقفزت نسبة العمالة غير الوطنية الى اجمالي القوة العاملة فيها من ٣٨٪ عام ١٩٧٥ الى ما يقرب من الثلثين في الوقت الحاضر. واصبحت نسبة العمالة الوافدة تشكل ارقاما مرتفعة في معظم القطاعات تتراوح بين ٢٦٪ في قطاع الزراعة و ٦٨٪ في قطاع البناء والتشييد.

وقد احدث هذا الدفق الكبير للوافدين الى تلك الدول تاثيرات بالغة ليس فقط في حجم وتركيب السكان والقوى العاملة ، ولكن ايضا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكانها .

اما فيما يتعلق بالاقطار المرسلة للمهاجرين فقد ساهمت الهجرة في بداياتها في حل مشكلة الفائض من قوة العمل لديها . وشكلت تحويلات هؤلاء المهاجرين نسبا مرتفعة من اجمالي مواردها ، ومصدرا هاما للعملات الاجنبية فيها . غير ان هذه الهجرة اخذت في الاونة الاخيرة تحدث بدورها

آثارا سلبية على الدول المصدرة للعمالة - او بعضها على الاقل - والتي ابتدأت تشكو من شح في القوى العاملة في قطاعات معينة ، مما اضطر بعضها - كالاردن مثلا - الى استقدام عمالة عربية واجنبية ليصبح مرسلا ومستقبلا للعمالة في آن واحد .

ومما يجدر ذكره بان العمالة الوافدة لبعض اقطار المنطقة ليست كلها من الاقطار الاخرى فيها حيث تشير التقديرات الى ان ما لا يقل عن نصف مجموع عدد الوافدين قدموا من اقطار من خارج المنطقة (اقطار اسيوية بالدرجة الاولى). ومن جهة اخرى فان الهجرة النازحة من بعض اقطار المنطقة لا تتجه كلها الى الاقطار الاخرى فيها وانما يتوجه قسم كبير منها الى اماكن اخرى من العالم .

ان هذه الخصوصية التي يتصف بها موضوع الهجرة في منطقة غرب آسيا جعلت دائرة المهتمين بها تتسع اكثر فاكثر . فبعد ان كانت تقتصر بالدرجة الاولى على الديموغرافيين وحدهم ، اخذت في الاونة الاخيرة تشمل رجال الاقتصاد والسياسة. وانضم الى هؤلاء اخيرا رجال علم الاجتماع وذلك بالنظر للاثار الخطيرة التي ابتدأت الهجرة ، الوافدة منها والنازحة تتركها على الحياة الاجتماعية لسكان المنطقة .

٢- <u>قصور الاحصاءات حول الهجرة</u>

لقد طرح موضوع الهجرة في منطقة غربي آسيا وخلال السنوات القليلة الماضية في اجتماعات للخبراء وندوات متعددة ، وكتب الكثيرون عن حجمها وخصائصها وآثارها على كل من الاقطار المرسلة والمستقبلة. واورد بعض هؤلاء الكتاب ارقاما حولها على انها حقائق ساطعة ، في حين شكا بعضهم وفي نفس الوقت من عدم توفر الارقام والمعلومات الدقيقة. والحقيقة ان معظم الارقام المطروحة في التداول حول حجم الهجرة وخصائصها هي تقديرات شخصية اكثر منها احصاءات رسمية . ويمكن القول بان القصور الكمي والنوعي لاحصاءات الهجرة الخارجية من جهة ، وتحفظ

بعض اقطار المنطقة في نشر ما يتوفر لديها من معلومات حولها من جهة اخرى فتحا الباب عريضا امام التقديرات والتخمينات الشخصية . وطرحا في التداول ارقاما تفتقر الى الدقة في حد ذاتها ،والى الاتساق فيما بينها ،بل والى الموضوعية والحياد في بعض الاحيان . ان القصور في الاحصاءات حول موضوع الهجرة الخارجية يعود اساسا الى جملة من العوامل اهمها :

اولا : ان تدفقات الهجرة كانت من السرعة والكثافة بحيث فاقت القدرة على رصدها وفق الخبرات والامكانات المتاحة وبالكيفية والوقت المناسبين .

ثانيا : ان اهتمام الاجهزة الاحصائية في المنطقة بموضوع الهجرة الخارجية كان اقل بكثير من مستوى خطورة هذا الموضوع . وان محاولات هذه الاجهزة لتأمين البيانات الاحصائية حوله جاءت لاحقة لاهتمامات الدارسين والمحللين والمستخدمين الاخرين للبيانات الذين لم يكن بوسعهم الانتظار طويلا .

ثالثا : ان المصادر والطرق الاحصائية التقليدية لم تصب ،كل منها منفردة ، نجاحا في تأمين المعطيات الاحصائية المطلوبة كما ونوعا . ويرجع ذلك الى الطبيعة الخاصة لهذا الموضوع . فاي دراسة نوعية للمهاجرين في الاقطار المستقبلة تعني دراسة مجتمع من الافراد يختلطون بالسكان الاصليين ، قدموا من اقطار متعددة ، ولكل جالية منهم اوضاعها وطبائعها بل ولغتها في بعض الاحيان . ودراسة من هذا النوع في البلدان المرسلة تعني بكل بساطة ضرورة التعامل مع افراد غير متواجدين للادلاء بالمعلومات .

غير ان ذلك لا يعني بان القصور في احصاءات الهجرة الخارجية كان وقفا على اقطار المنطقة دون غيرها من العديد من اقطار العالم . كما

انه لا يعني بان احصاءات الهجرة الخارجية كانت على درجة واحدة من القصور لدى جميع اقطار المنطقة . فثمة اقطار يرجح بانها قطعت اشواطا لا بأس بها في انتاج هذا النوع من الاحصاءات . كما ان بعض الاقطار المتقدمة احصائيا لا بد وان يكون قد مارس تجارب ناجحة في هذا الميدان . ولئن كانت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تفتقر في الوقت الحاضر الى الكثير من المعطيات التي تمكنها من تقديم وصف شامل وتقييم للوضع الراهن لاحصاءات الهجرة بالمنطقة ومن ثم اقتراح السبل الكفيلة بتطويرها ، فان ذلك لا يمنع من القاء نظرة اولية على هذا الموضوع مكتفين في هذه المرحلة بالمصادر المكتبية المتاحة لدينا وذلك كمقدمة لا بد منها لاي جهود مستقبلية في هذا الصدد . وسوف تشمل هذه النظرة موضوعين اساسيين : الاول هو مشكلة التعريف ، والثاني هو مصادر وطرق احصاءات الهجرة الخارجية المستخدمة في المنطقة واوجه القصور في كل منها .

٣- مشكلة التعريف

ان تعريف وحدة العد امر جوهري في العمل الاحصائي وركن اساسي من اركانه . فهو بمضمونه قالب ذو مواصفات محددة يتم وضعه لكي توضع في مواجهته الحالات المشاهدة بهدف فرز ما ينطبق منها على هذا القالب واستبعاد ما لا ينطبق بحيث يتم في النهاية ضمان اكبر قدر ممكن من التجانس في الوحدات المدروسة .

ولئن كان من السهل صياغة تعريف محدد ودقيق للوحدات المطلوب عدها ودراستها ينسجم مع الاحتياجات والاهداف المرجوة من عملية جمع البيانات ، فانه ليس من السهل دائما تطبيق مثل هذا التعريف . وفي موضوع كالهجرة الخارجية فان الامر يبدو اكثر صعوبة . ذلك لان معظم الاساليب المتعارف عليها لجمع بيانات حول المهاجرين والهجرة الخارجية لا تتيح فرصة كافية لاستقصاء المعلومات التي تساعد في تطبيق التعريفات

الموضوعة خاصة اذا كانت من ذلك النوع الموصى به دوليا لدراسة الهجرة الخارجية وقياس تدفقاتها . ولنستعرض فيما يلي نماذج من تلك التعريفات(١)

- مخزون المهاجرين : ويتألف من كافة الافراد المولودين خارج البلد ومتواجدين فيه في وقت محدد منذ فترة لا تقل عن سنة .
- المهاجر الوافد لفترة طويلة : هو الفرد الذي دخل البلد بنية البقاء فيه لفترة تزيد عن سنة شريطة الا يكون قد تواجد سابقا في هذا البلد فترة متصلة تزيد عن السنة ، او انه تواجد سابقا في هذا البلد فترة متصلة تزيد عن سنة واحدة ولكنه غاب عنه فترة تزيد عن سنة .
- المهاجر الوافد لفترة قصيرة : هو الفرد الذي دخل البلد بنية البقاء لسنة واحدة او اقل وذلك بقصد العمل في مهنة يتقاضى عائدها او اجرها من داخل هذا البلد ، وكذلك الافراد المعالين والمستخدمين الذين يرافقونه في اقامته والذين احضرهم معه الى داخل البلد .

تلك كانت نماذج وامثلة . وهنالك بالطبع تعريفات اخرى مماثلة في احكامها للمهاجر النازح لفترة طويلة وقصيرة والمهاجر العائد والبدوي ... الخ . والسوءال الذي يطرح نفسه هنا هو انه اذا كان من الممكن تطبيق مثل هذه التعريفات في مسح متخصص بدراسة الهجرة الخارجية ، فهل يمكن

---

(١) Recommendations on Statistics of International Migration, United Nations Series M. No. 58, pp 5-7.

تطبيقها في بعض المصادر الاخرى لجمع البيانات كالتعدادات السكانية أو السجلات الادارية مثلا . ان استطلاع الاوضاع الراهنة في المنطقة يشير الى ان التعريفات التي يتم تبنيها في موضوع الهجرة الخارجية هي في الغالب تعريفات تقوم على اساس ما يمكن تطبيقه في كل مصدر من مصادر المعلومات اكثر منه في ضوء ما يجب ان يكون . هذه البراغماتية في تعريف المهاجر تجعل من المتعذر اجراء اية مقارنة بين المعلومات المستخلصة من المصادر المختلفة . ففي التعدادات العامة للسكان مثلا يستخدم السوءال عن مكان الولادة للحصول على بعض التقديرات حول حجم الهجرة الوافدة . كما ان بعض الدراسات التي استقت معلوماتها من نتائج التعدادات اعتبرت المهاجر كل من صنف تحت فئة " غير الوطنيين " وبغض النظر عن مدى صحة هذا الاستنتاج فان المعطيات الناجمة في هذه الحالة لا يمكن ان تكون قابلة للمقارنة مع البيانات المشتقة من تسجيلات المغادرين والقادمين . وهذه بدورها ليست بقابلة للمقارنة مع الاحصاءات المستخلصة من اذونات الاقامة والعمل وهكذا . ذلك لان البيانات في كل منها تجمع لاغراض مختلفة وعلى اسس مختلفة وتستخدم مفاهيم مختلفة قد تفتقر الى الحد الادنى من الانسجام .

وعلى اية حال فان البحث عن مفهوم بسيط وعملي للهجرة والمهاجر يعتبر في هذه المرحلة سابقا لاوانه . ذلك لان الامر يتوقف اولا على تبني الاساليب المناسبة لظروف واوضاع المنطقة لاحصاءات الهجرة . وبانتظار التوصل الى مثل هذه الاساليب فان قضية التعريف تبقى قضية موءجلة .

٤- احصاءات الهجرة الخارجية - المصادر والطرق

مع ندرة المسوحات الميدانية بالعينة والمتعلقة باحصاءات الهجرة الخارجية في اقطار منطقة غربي آسيا ، فان التعدادات العامة للسكان وبعض السجلات الادارية تعتبر المصادر الاساسية لهذا النوع من الاحصاءات . ورغم ذلك ، فان البيانات حول الهجرة الخارجية والمشتقة من هذه المصادر تعتبر في معظم الاحيان مجرد ثمار جانبية لاستمارات ونماذج صممت في الاصل لتحقيق اهداف اخرى . ونستعرض فيما يلي الواقع الراهن لهذه المصادر وبعض الطرق المستخدمة في اقطار المنطقة ، مع التأكيد مرة اخرى بان عرض وتقييم هذا الواقع سوف يكون في حدود المعلومات المتوفرة لدينا ، وبان معالجة هذا الموضوع بشكل اكثر شمولا وعمقا يحتاج بطبيعة الحال الى تقص على الطبيعة للمزيد من المعلومات غير الموثقة ، وتعاون الاجهزة المعنية في الدول الاعضاء مع الاكوا في هذا الشأن .

اولا : التعدادات العامة للسكان

يلجأ مستخدمو البيانات في الكثير من الاحيان الى نتائج التعدادات العامة للسكان كملاذ للبحث عن بعض المعطيات التي تفيد في اعداد التقديرات واجراء الدراسات حول الهجرة الخارجية . فاستمارات التعداد المستخدمة في معظم اقطار المنطقة غالبا ما تتضمن بعض الاسئلة التي توضع في الاصل لتحقيق اغراض اخرى ، غير انها تفيد بشكل او بآخر في استخلاص بعض المؤشرات حول الهجرة الخارجية . كما ان ثمة اسئلة محددة يتم تضمينها استمارة التعداد لدى اقطار المنطقة في محاولة للحصول منها على بعض المعلومات حول اولئك الذين يفترض بانهم مهاجرون وافدون من جهة اخرى فان بعض التحليلات لبيانات معينة تم الحصول عليها من التعداد - كالتركيب العمري مثلا - او مقارنة نتائج تعدادين متتاليين ، او مقارنة نتائج

التعدادات مع بيانات جمعت من مصادر اخرى غير التعداد يمكن ان تفيد في ايجاد تقديرات حول حجم صافي الهجرة وبعض خصائص مخزونها . ولعل من اهم الاسئلة التي تشملها استمارة التعداد والمفيدة بشكل مباشر او غير مباشر في اعطاء تقديرات حول مخزون الهجرة السوءال عن مكان الولادة ، والجنسية ، وبيانات الاقامة ومدتها . من جهة اخرى فان بعض اقطار المنطقة ضمنت استمارة التعداد فيها سوءالا - او مجموعة من الاسئلة - حول افراد الاسرة المتواجدين في الخارج وقت التعداد . ويهدف ذلك الى الحصول على بعض المعلومات عن عدد (وربما خصائص) المهاجرين النازحين منها . ويتضمن الملحق رقم (١) الاسئلة ذات العلاقة بتقدير حجم الهجرة الخارجية والتي شملتها استمارة آخر تعداد للسكان في كل بلد من بلدان الاكوا .

آ- مكان الولادة

ان السوءال عن مكان الولادة هو احد الموضوعات الموصى بها دوليا . وباستثناء عدد محدود من اقطار المنطقة ، وهي مصر والاردن والبحرين ، فان جميع الاقطار الاخرى التي اجرت تعدادات عامة للسكان خلال دورة الثمانينات للتعدادات السكانية (١٩٧٥-١٩٨٤) تضمنت استمارات التعداد فيها سوءالا حول مكان الولادة . وكان هذا السوءال ، على الغالب ، يستوفي عن كافة المتواجدين داخل البلد (مواطنين واجانب) وقت التعداد . وفضلا عن الاهمية الفائقة لبيان مكان الولادة في دراسة حركة الهجرة الداخلية ، فانه يمكن من فرز اولئك الافراد المولودين خارج البلاد . ومن هذه الوجهة بالذات قد يكون اكثر فائدة من السوءال عن الجنسية ، خاصة في الاقطار التي دأبت على منح

تابعيتها لبعض الوافدين اليها بعد تحقق الشروط المطلوبة لذلك . ان تصنيف الاجابات بالتقاطع مع البيانات الاخرى كالعمر والنوع وبلد المولد ومكان الاقامة الحالية والسابقة ومدة الاقامة وغيرها يعطي تبويبات ذات اهمية كبيرة حول الهجرة الوافدة وخصائص الوافدين الذين كانوا متواجدين وقت الاسناد الزمني للتعداد .

ب - الجنسية

والسوءال عن الجنسية هو بدوره احد الموضوعات الموصى بها دوليا . وقد تضمنت استمارات التعداد في جميع دول المنطقة دون استثناء سوءالا عن الجنسية . ومثل هذا السوءال ينتج عنه ارقام حول عدد الافراد المتواجدين داخل حدود البلد وقت التعداد مصنفين حسب الجنسية . ومع استخدام الاساليب المتطورة في تجهيز البيانات ، فانه يمكن اعداد تبويبات خاصة بكل جنسية تشمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للافراد المنتمين اليها . وتبويب بيانات الجنسية مع مكان الولادة بشكل خاص يفيد في معرفة الدولة لمواطنيها المولودين في الخارج ، والذين قد يكون معظمهم من اولئك الذين منحوا جنسية البلد بعد وفودهم اليها . ولئن كان السوءال عن الجنسية مفيدا بالنسبة للبلد في تقدير اعداد الوافدين اليه ، فانه - وفي ظل وجود نظام لتبادل المعلومات بين الدول - يفيد ايضا الاقطار الاخرى التي يتواجد بعض مواطنيها في هذا البلد .

ج - مكان الاقامة الحالية والسابقة ومدة الاقامة

تعتبر هذه المنظومة الثلاثية من الاسئلة على غاية كبيرة من الاهمية في انتاج الموءشرات حول الهجرة الداخلية . ولذلك فقد تضمنتها استمارات التعداد في كل من سورية والعراق ومصر والجمهورية العربية اليمنية ، وهي اقطار عرفت بكثافة الهجرة فيها من الريف الى الحضر . وكانت هذه الاسئلة مقترنة في مصر

بمحل الاقامة في تاريخ محدد ، وفي العراق ومصر بالسوءال عن سبب تغيير مكان الاقامة . ونظرا لان الغرض الاساسي من هذه الاسئلة هو دراسة الهجرة الداخلية فقد كانت تستوفي عن المواطنين بالدرجة الاولى وعن الاجانب كتحصيل حاصل . غير انه بالمقابل فان بعض الاقطار الاخرى كالكويت والامارات العربية المتحدة كان السوءال عن مدة الاقامة فيها يقتصر على الاجانب،وكان مقترنا بالسوءال عن سبب الاقامة في البلد . ومن الواضح فان سوءالا كهذا يفيد في فرز الاجانب المتواجدين داخل البلاد الى مهاجرين بقصد الاقامة والعمل ، وزائرين موءقتين . وعلى اية حال فان التبويبات المشتقة من بيان مكان الاقامة ومدتها لغير المواطنين يمكن ان تعطي بعض الموءشرات حول الهجرة الوافدة وتدفقاتها الزمنية .

د ـ المواطنون المتواجدون خارج البلاد

ان الاسئلة المذكورة آنفا تقتصر ـ فيما يتعلق بالهجرة الخارجية ـ على المعلومات المتعلقة بالهجرة الوافدة . ولقد عملت بعض اقطار المنطقة على الاستفادة من مناسبة التعداد في جمع معلومات حول مواطنيها الذين كانوا متواجدين خارج البلاد وقت التعداد ،وذلك في محاولة للحصول على بعض الموءشرات حول الهجرة النازحة . ومن هذه الاقطار سورية والاردن ومصر والجمهورية العربية اليمنية والكويت . وباستثناء الكويت فان هذه الاقطار عرفت بكثافة الهجرة النازحة منها . وفي حين اقتصر السوءال في الجمهورية العربية اليمنية عن عدد اليمنيين من افراد الاسرة المتواجدين خارج البلاد ، فان ثمة اسئلة اضافية تضمنتها استمارات الاقطار الاخرى حول خصائص الغائبين ، واسباب تواجدهم في الخارج ، وتاريخ المغادرة ، وغير ذلك من الاسئلة الاخرى . وفي بعض الحالات تم تقسيم الحيز المخصص لاملاء المعلومات في استمارة التعداد الى قسمين خصص القسم الاعلى منها لاستيفاء البيانات عن افراد الاسرة

المتواجدين في حين خصص القسم الاسفل لاستيفاء البيانات عن الغائبين . ومن الواضح بأن جمع المعلومات حول عدد وخصائص الغائبين كان يتم عن طريق اسرهم المتواجدة داخل البلاد .

وفي اعتقادنا فان عملية جمع معلومات عن المتواجدين خارج البلاد على النحو السابق ينطوي - من الناحية النظرية - على عيوب كثيرة . ويأتي في مقدمة هذه العيوب وجود فرصة كبيرة لسقوط عدد من الافراد الغائبين من العد ، او ازدواجية عدهم . ويأتي احتمال السقوط من العد عندما تكون الاسرة باكملها متواجدة خارج البلاد . وفي هذه الحالة فان العداد سوف لن يجد من يبلغ عنها . وكذلك يبقى هذا الاحتمال قائما في حالة ما اذا كان افراد الاسرة الاصلية قد انشقوا عنها وكون كل منهم اسرة جديدة . وفي هذه الحالة فان كل اسرة من الاسر المستجدة قد تعتبر نفسها غير معينة بالفرد الغائب باعتباره ليس عضوا في هذه الاسرة . ومثل هذا الوضع نفسه قد يحدث ازدواجية في العد اذا اعتبرت اكثر من اسرة من الاسر المستجدة ان الفرد المغادر هو عضو فيها . ويضاف الى هذه الاحتمالات ذات الصفة الاجرائية البحتة عوامل متعددة ربما تختلف من بلد لاخر ولكنها تدخل اما في اطار التحيز غير المقصود في اعطاء البيانات كالنسيان مثلا ، او التحيز المقصود، كأن تكون مغادرة الفرد في الاساس بشكل غير مشروع لسبب او لاخر ، او خلافا لبعض القوانين النافذة حيث لا يمكن في هذه الحالة الحصول على اجابات دقيقة .

ومن الناحية العملية ، فقد اكدت تجارب بعض اقطار المنطقة حقيقة وجود مثل تلك العيوب والثغرات ، وخاصة عندما تتصف الهجرة النازحة منها بالكثافة والاستمرارية . فسورية مثلا قامت بمحاولتين من هذا النوع لم تصب اي منها حظا من النجاح . وحتى في بلد لا يضع اي قيود على هجرة مواطنيه كالجمهورية العربية اليمنية فقد حقق هذا الاسلوب نجاحا محدودا . فعدد المواطنين الذين ابلغ عنهم

على انهم خارج البلاد عند اجراء التعداد الاخير فيها (١٩٧٥) لا يكاد يصل الى ٣٠٠ الف مواطن . وهو رقم يقل بكثير عن الحدود الدنيا للتقديرات الموضوعة للمهاجرين اليمنيين .

هـ ـ موضوعات اخرى مفيدة (العمر والنوع)

يحاول بعض الديموغرافيين ايجاد تقديرات حول صافي الهجرة الخارجية عن طريق تحليل التركيب العمري للسكان لكل من الذكور والاناث . ويتم الحصول على التركيب العمري كما هو معروف نتيجة السوءال عن العمر (او تاريخ الولادة) والنوع (ذكر ام انثى) ، وهما سوءالان تقليديان في كل تعداد . وتحليل التركيب العمري يمكن ان يعطي قرائن على وجود هجرة خارجية (وافدة او نازحة) فقط في حالة كون هذه الهجرة انتقائية فيما يتعلق بالعمر والنوع . ويتم الحصول على تقديرات اولية لصافي الهجرة الخارجية بمقارنة التركيب العمري المستخلص من التعداد مع تركيب نموذجي مفترض للبلد وتمثل الفروقات بين التركيبين صافي الهجرة الخارجية . غير ان هذا الاسلوب ينبغي ان يتبع بحذر شديد وعند عدم وجود اية خيارات اخرى . ذلك لانه يصعب في الكثير من الحالات تحديد ما اذا كان اختلال التركيب الفعلي عن تركيب نموذجي ناجم عن هجرة ام عن اخطاء في تدوين الاعمار . ومن الناحية العملية فانه يمكن ايضا مقارنة التركيب العمري للبلد الناجم عن تعدادين متتاليين بعد ان يتم اسقاط السكان حسب فئات العمر والنوع في التعداد الاول الى تاريخ اجراء التعداد الثاني وبمقارنة التركيب الناجم عن الاسقاط مع التركيب الفعلي من التعداد الثاني يمكن استخلاص الفروقات التي يفترض انها ناجمة عن صافي الهجرة الخارجية .

وعلى اية حال ، فان مثل هذه الاساليب في تقدير الهجرة الخارجية ـ وفي حدود ما نعلم ـ نادرا ما تستخدم في اقطار المنطقة في الوقت الحاضر.

ومهما يكن من امر فان الاسئلة المختلفة التي تتضمنها استمارة التعداد بهدف الحصول على معلومات عن عدد المهاجرين وخصائصهم لا يقدر لها ان تشبع حاجة مستخدمي البيانات لا من الناحية الكمية ولا من الناحية النوعية. وذلك

لجملة من الاسباب نورد اهمها فيما يلي :

اولا : ان الموءشرات التي تستخلص من التعداد حول المهاجرين هي موءشرات كمية عامة اكثر منها موءشرات نوعية . وهي على هذا النحو اقل فائدة من تلك التي يمكن ان تستخلص من مصادر اخرى كالمسوحات الاسرية المتخصصة بدراسة الهجرة الخارجية .

ثانيا : وهذه الموءشرات تنطوي على الكثير من التجاوزات لمفهوم الهجرة والمهاجر . فاعتبار كل اجنبي متواجد داخل البلد وقت التعداد مهاجر وافد امر يخالف الواقع . ولا يمكن ان يعتبر كل مواطن متواجد خارج البلاد مهاجر نازح ، وليس كل من ولد خارج البلاد هو بالضرورة مهاجر الى الداخل وهكذا .

ثالثا : وحتى لو اخذنا بتلك المفاهيم الواقعية والبسيطة للمهاجر على علاتها ، فانه يتعذر استخدام مفهوم موحد يمكن تطبيقه على كافة الاسئلة ذات العلاقة بالموضوع . فاذا افترضنا مثلا بان المهاجر الوافد هو كل اجنبي تواجد داخل البلاد وقت التعداد (بالاعتماد على السوءال عن الجنسية) ، فان المهاجر بالنسبة للسوءال عن مكان الولادة هو كل من ولد خارج البلاد ، وان المهاجر كل اجنبي اقام داخل البلاد فترة محددة منذ وفوده وحتى تاريخ اجراء العد (بالاعتماد على مدة الاقامة). وازاء ذلك فانه يصعب تصور وجود اي قدر من الاتساق في المعطيات التي تنجم عن مثل هذه الاسئلة .

رابعا : وبالاضافة الى العيوب الذاتية التي تكتنف البيانات الناجمة عن كل سوءال من الاسئلة الانفة الذكر ، وافتقارها الى الاتساق فيما بينها ، فان ثمة نقاط ضعف كثيرة في عملية التعداد ذاتها بالنسبة لهذا الموضوع تجعل من التعداد مصدرا محدودا للاحصاءات حول الهجرة والمهاجرين وذلك للاسباب التالية :

آ - ان بعض اقطار المنطقة (سلطنة عمان ولبنان) لم تجر بعد تعدادات عامة لسكانها . كما ان بعضها الاخر لم يتمكن من الالتزام بمبدأ انتظام دورية اجراء التعدادات السكانية . فالتعداد الاخير في سورية تأخر عن موعده سنة واحدة ، وسوف يتأخر التعداد في الجمهورية العربية اليمنية سنة واحدة وفي جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية خمس سنوات ، وفي المملكة العربية السعودية ربما يتأخر ايضا ٤ او ٥ سنوات ولا ندري بعد ما هي خطط الاقطار الاخرى في هذا المجال (انظر الملحق رقم ٢).

ب - وحتى عندما يتم اجراء التعدادات العامة للسكان على فترات دورية منتظمة فان هذه التعدادات تجري في كافة اقطار المنطقة - باستثناء الكويت والامارات - مرة كل عشر سنوات . الامر الذي يجعل من البيانات التي توفرها حول الهجرة محصلة لفترة طويلة . فضلا عن انها تصبح تاريخية اذا اخذنا بالاعتبار الفترة الزمنية الطويلة التي تستغرقها عملية تجهيز البيانات .

ج - ان طبيعة عملية التعداد تجعل من البيانات التي يتم انتاجها حول المهاجرين الوافدين محصلة صافية لحركة سكانية قد تكون ذات اتجاهين . وبالتالي فانه يصعب معرفة التدفقات السنوية للهجرة .

د - ان التعداد باعتباره عملية حصر شامل للمتواجدين داخل حدود البلاد في لحظة زمنية معينة ، فان ما يعطيه من موءشرات يقتصر على الهجرة الوافدة . اما فيما يتعلق بالهجرة النازحة فيبدو ان الاستفادة من عملية التعداد في جمع بيانات عنها لم تصب حظا كافيا من النجاح .

هـ - واخيرا فان استمارة التعداد ، وبحكم طبيعة عملية التعداد ذاتها، لا ينبغي ان تحمل الكثير من الاسئلة . فالاسئلة التي تتضمنها ينبغي ان تلبي احتياجات الكثير من المهتمين في مجالات اخرى غير الهجرة الخارجية . وبمعنى آخر فان اضافة المزيد من الاسئلة فيها حول الهجرة الخارجية قد يصطدم برغبات المهتمين الاخرين حيث سيكون ذلك حتما على حساب بيانات اساسية اخرى .

و - مقارنة نتائج التعدادات مع بيانات من مصادر اخرى .

ان الحاجة الملحة لبيانات حول حجم الهجرة في بعض اقطار المنطقة غالبا ما كانت تقود الى البحث عن اساليب مبتكرة لاستنباط تقديرات حول عدد المهاجرين. وتقوم هذه الاساليب على اساس الاستفادة من اية بيانات متاحة ، سواء من مصدر واحد أو من مصادر متعددة ، ويمكن ان تفيد في هذا المجال . غير ان مثل هذه الاساليب لا يمكن ان ترقى، في الكثير من الاحيان ، الى درجة يمكن معها تعميم استخدامها على نطاق واسع . فهي حصيلة ظروف واوضاع خاصة قد تتوفر في قطر معين دون غيره من الاقطار . وفي سورية على سبيل المثال جرت محاولات متعددة لتقدير عدد المواطنين السوريين المتواجدين خارج البلاد عن طريق مقارنة نتائج التعدادات السكانية مع البيانات الخاصة بعدد المسجلين في سجلات الاحوال المدنية . فقد تبين ان عدد السكان السوريين حسب نتائج تعداد السكان ١٩٦٠ يقل عن عدد السكان المسجلين في سجلات الاحوال المدنية حتى ذلك العام بحوالي ٢٦٣ الفا . هذا على الرغم من ان نتائج التعداد المذكور اسفرت عن وجود ٤٥٠ الفا كانوا غير مسجلين في السجلات . وهذا يعني ان عدد الغائبين عن سورية وقت التعداد يمكن ان يقدر - مع بعض التحفظات - بحوالي ٧١٣ الفا . وبطريقة مماثلة فقد قدر عدد الافراد الغائبين حتى عام ١٩٧٠ بحوالي ١١٤٨ الفا . والفرق بين الرقمين والذي يبلغ ٤٣٥ الفا يمكن ان يعتبر صافي الهجرة الى الخارج خلال حقبة الستينات . ولئن كان كلا الرقمين المستنتجين مشوبا ببعض العيوب ، وهي التي اشرنا اليها بالتحفظات ، فان وجود نفس العيوب في كلا التقديرين يجعل من التقدير الناجم عن الفرق بينهما اقرب الى الصواب .

وثمة محاولات اخرى جرت في سورية ايضا لتقدير عدد المهاجرين من حملة موءهلات معينة وذلك بالاستناد الى نتائج تعدادين متتاليين وبالاستعانة ببعض الاحصاءات الجارية عن قطاع التعليم . فقد اخذ عدد الافراد الذين يحملون موءهلا تعليميا معينا حسب نتائج التعداد الاول ، واضيف اليهم جملة الذين حصلوا على هذا الموءهل خلال عشر سنوات ، وهو ما يمكن الحصول عليه من الاحصاءات الجارية . وبعد تنزيل عدد الوفيات المقدر حسب المستويات المعتمدة للبلد ، فان الرقم الناجم هو الرقم المفترض ان تظهره نتائج التعداد الثاني . وبمقارنة هذا الرقم مع ما اظهرته نتائج التعداد الثاني فعلا ،

فان الفرق يمثل عدد المهاجرين من حملة هذا المؤهل . ولقد اسفر استخدام هذه الطريقة في التقدير عن نتائج مقبولة ومنسجمة مع التوقعات ومع ما تم الحصول عليه من مصادر اخرى . ورغم ما قد يكتنف هذا الاسلوب من عيوب ناجمة عن مستوى الدقة في البيانات المستخدمة ، فانه ، وفي ظل عدم وجود خيارات اخرى يمكن ان يسفر عن نتائج معقولة ، خاصة وان العيوب الناجمة عن مستوى الدقة في البيانات يمكن ان تكون موجودة في كافة الاساليب الاخرى بل وحتى في طرق التقدير المباشرة .

ان اساليب من هذا النوع أو غيره ربما تكون متبعة في بعض اقطار المنطقة الا انها غير موثقة . واستقصاء ميداني للتحري عنها قد يسفر عن توثيق تجارب وممارسات مفيدة للاقطار الاخرى .

ثانيا : المسوحات الاسرية بالعينة

تتفق المسوحات الاسرية كمصدر لاحصاءات الهجرة الخارجية مع التعدادات السكانية في الكثير من الخصائص . والمقارنة بين هذين المصدرين بالنسبة لاحصاءات الهجرة هي في الواقع مقارنة بين مزايا وعيوب كل من الحصر الشامل والعينة . وكلا المصدرين يقتصر في معطياته من هذه الناحية على دراسة حجم وخصائص المخزون من المهاجرين . غير ان المسوحات الاسرية تتيح فرصة جمع معلومات اكثر تفصيلا وعمقا عن المهاجرين ، كما تمكن من دراسة بعض الجوانب الخاصة بالهجرة كآثارها الاقتصادية والاجتماعية وعلى نحو لا يمكن القيام به بواسطة التعدادات السكانية .

والحقيقة ان تجارب المنطقة في مجال المسوحات الاسرية المتخصصة بدراسة الهجرة محدودة جدا . فهنالك مسوحات قليلة نفذت في بعض اقطار المنطقة اقتصرت اهدافها على دراسة بعض الاثار المترتبة على الهجرة . ففي عام ١٩٨٠ قامت الدائرة الاقتصادية للجمعية العلمية الملكية بالاردن ببحث يهدف الى قياس اثر هجرة العمالة والتحويلات على مستوى الاسرة بالاردن . كما ان هنالك مسحين آخرين محدودي النطاق جرى تنفيذهما في مصر ، وذلك حول انفاق مداخيل اساتذة الجامعات والمدرسين المصريين المعارين للبلاد العربية .

من جهة اخرى فان ثمة مسوحات اسرية اخرى نفذت في بعض اقطار المنطقة ، وكانت دراسة الهجرة الخارجية احد اهدافها او من ضمن ثمارها الجانبية . ومن امثلة هذه المسوحات المسح المتعدد الاهداف في الاردن ، والعينة الديموغرافية المستمرة في سورية (١٩٧٦-١٩٧٩) . وقد اثبتت تجربة سورية في هذا المسح ، والذي شمل سبع زيارات لعينة من الاسر وعلى مدى ثلاث سنوات ، بانه يمكن بواسطة مسوحات من هذا النوع الحصول على بعض المؤشرات عن الهجرة الناجحة بالذات فيما اذا احكم تصميم العينة وكان حجمها مناسبا . ان هذه الخاصية للمسوحات متعددة الزيارات لا تتوفر في التعدادات والمسوحات ذات الزيارة الواحدة .

وعلى اية حال فان برنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الاسر والذي تقوم الاكوا بتنفيذه في منطقة غربي آسيا كجزء من برنامج عالمي يؤمل ان ينشط عمليات اجراء المسوحات الاسرية في المنطقة ومن ضمنها بالطبع تلك المتخصصة بدراسة الهجرة الخارجية .

ثالثا : <u>احصاءات المغادرين والقادمين</u>

تجمع الاحصاءات عن المغادرين والقادمين من واقع التسجيلات التي يتم اجراؤها للمغادرين من البلد والقادمين اليه ، وذلك في نقاط العبور البرية والمطارات والموانيء البحرية . وتجري التسجيلات عادة بواسطة بطاقة خاصة يملؤها المغادر أو القادم ويسلمها الى المعنيين حسب الاصول المرعية . والاصل في هذه التسجيلات انها تعمل لاغراض ادارية ، الا انها يمكن في نفس الوقت ان تستخدم لاغراض احصائية ، خاصة اذا تم تصميم البطاقة الحاوية للمعلومات على نحو مناسب من حيث الشكل والمضمون .

وتعتبر تسجيلات المغادرين والقادمين من حيث المبدأ احدى افضل الطرق لجمع الاحصاءات عن الهجرة الخارجية . فهي طريقة مناسبة لانتاج احصاءات جارية ودقيقة حول موضوع صعب ومعقد كالهجرة الخارجية . والاشراف على تطبيقها سهل وميسور . ويمكن تطبيق اسلوب المعاينة عليها اذا لزم الامر . وهي فوق ذلك قليلة الكلفة اذا ما قورنت بالاساليب الاخرى لجمع البيانات .

ومن الناحية النوعية ، فان تسجيلات المغادرين والقادمين تتفوق على الطرق الاخرى في انها الوسيلة الوحيدة لجمع معلومات عن التدفقات الزمنية للمهاجرين في كلا الاتجاهين ، فضلا عن بعض خصائصهم . غير انها بالمقابل لا تخلو من عيوب . فالنجاح في استخدامها مرهون بجملة من الامور اهمها امكانية ضبط معابر البلاد من قبل السلطات الادارية ، والقدرة على تلافي الارباك الذي قد يحدث في بعض المعابر التي تتصف حركة المغادرين والقادمين فيها بكثافة عالية . كما ان من ابرز عيوبها من الناحية الفنية هو ان اجابات المغادر أو القادم على الاسئلة الواردة في البطاقة تمثل النوايا أو الرغبات والتي قد تختلف عما يحدث له فعلا فيما بعد . بمعنى آخر فانها قد تدخل في وعاء المهاجرين أو تخرج منه افرادا لا تنطبق عليهم الشروط المطلوبة . ويضاف الى ذلك ان بعض الاجابات قد تكون متحيزة لسبب أو لاخر .

ان جميع الاقطار في منطقة غرب آسيا تضع اليوم موضع التطبيق بطاقة المغادر والقادم في موانئها البحرية والجوية ، وفي مراكزها الحدودية الاخرى . وتحتوي هذه البطاقات في الغالب على معلومات هامة ومفيدة في دراسة الهجرة الخارجية كمكان وتاريخ الولادة ، والجنسية ، ومكان القدوم والمقصد ، والمهنة . وفي حالات قليلة تحتوي البطاقات على معلومات اخرى كسبب القدوم أو المغادرة . ويتم التمييز في المحتوى بين البطاقات الخاصة بالمواطنين وتلك الخاصة بغير المواطنين حسب ما يقتضيه الحال .

ويؤخذ من استعراض محتويات الكتب الاحصائية السنوية بان هذه الاقطار داًبت على نشر ارقام سنوية حول عدد المغادرين والقادمين (وبعضها عن العابرين) مصنفين في معظم الحالات حسب الجنسية . ويستثنى من اقطار المنطقة بالنسبة للنشر لبنان الذي توقف عن اصدار كتاب الاحصاء السنوي بسبب ظروفه الخاصة ، وكذلك العراق وعمان حيث تقتصر احصاءات القادمين والمغادرين المنشورة عنهما حاليا على اولئك الذين يستخدمون المطارات فقط .

وعلى الرغم من ان ما ينشر من بيانات عن اي دولة لا يعتبر بالضرورة هو كل ما تنتجه الدولة من احصاءات ، فان لدينا الكثير من الاسباب للاعتقاد

بان بطاقات المغادرين والقادمين لا تستثمر في احصاءات الهجرة الخارجية على نحو مناسب . ذلك لان المعلومات التي تجهز منها غالبا ما تقتصر فقط على عدد المغادرين والقادمين مصنفين حسب الجنسية . ويمثل ذلك الحد الادنى من المعطيات التي يمكن استخلاصها من البطاقات . من جهة اخرى فان الغالبية العظمى من المغادرين والقادمين لا يعتبرون مهاجرين حسب المفاهيم الاحصائية المتعارف عليها ، وان ثمة اسئلة مساعدة ينبغي ان تتضمنها البطاقات بحيث تمكن من التمييز بين المهاجر وغيره .

وعلى اية حال فان دراسة السبل الممكنة للاستفادة من بطاقات المغادرة والقدوم في احصاءات الهجرة الخارجية ينبغي ان تحظى بما تستحقه من اهتمام .

ولئن كانت تلك الاساليب قد تختلف في بعض جوانبها من بلد لاخر ، تبعا لعوامل كثيرة ، فانها بلا شك تنطوي على قدر كبير من النقاط المشتركة . غير ان التوصل الى مقترحات محددة في هذا المجال يقتضي اولا القيام بدراسة ميدانية متعمقة لهذا الموضوع ، تستهدف استقصاء المزيد من المعلومات حول البطاقات المستخدمة ، والاجراءات المطبقة في كل بلد عند المغادرة والقدوم ، وامكانات تجهيز البيانات المتوفرة وغير ذلك من الامور التي تمكن من وضع مقترحات عملية في هذا المجال .

رابعا: <u>التسجيل المدني ، سجلات السكان المستمرة</u>

يمكن لسجلات السكان المستمرة ، لو نظمت على نحو مناسب ، ان تفيد في احصاءات الهجرة الخارجية وخاصة اذا شملت سجلات خاصة بالاجانب . وتعتبر منطقة غرب آسيا فقيرة في هذا النوع من السجلات ، فحتى اوائل السبعينات كان هنالك اربعة اقطار فقط تتوفر لديها انظمة للتسجيل المدني وهذه الانظمة لا تتضمن في بعض الاقطار (كمصر مثلا) سجلات دائمة للسكان حيث تقتصر فقط على تسجيل الواقعات الحيوية وقد اخذت العديد من الاقطار الاخرى في انشاء انظمة للتسجيل المدني منذ منتصف السبعينات . غير ان هذه الانظمة حديثة التكوين لم ترق بعد الى مستوى يمكن معه اعتبارها مصدرا مفيدا لاي نوع من انواع الاحصاءات الحيوية . وحتى في الاقطار التي اسست مثل هذه الانظمة منذ فترة طويلة ، فان الاحصاءات الناجمة عنها لا تزال تفتقر الى الكثير من الشمول والدقة .

خامسا : السجلات الادارية الاخرى

تعتبر بعض التسجيلات ذات الاغراض الادارية احد المصادر المكملة لاحصاءات الهجرة الخارجية ، شريطة تنظيمها على نحو ملائم لانتاج احصاءات تنسجم وتلك التي يتم جمعها من المصادر الاخرى .

ويستدل من دراسة الاحصاءات السنوية الصادرة عن اجهزة الاحصاء في اقطار المنطقة بان ثمة سجلات ادارية متعددة تستخدم وبدرجات متفاوتة لدى هذه الاقطار في استخلاص احصاءات ذات علاقة بموضوع الهجرة الخارجية . وقد لوحظ بان اكثر الاقطار استخداما لهذه السجلات هي الاقطار المستقبلة للمهاجرين . فالمملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وعمان واليمن الشمالي تقوم بنشر احصاءات سنوية عن عدد الذين منحوا تصاريح اقامة او عمل مع اختلاف في بعض التفصيلات . وفي حين تبين الاحصاءات في الكويت انواع التصاريح الممنوحة (الدخول للعمل ، العمل لاول مرة ، التجديد ، الالغاء والتحويل ، الالغاء النهائي والمغادرة) فان مثل هذه الاحصاءات في كل من الامارات واليمن الشمالي والسعودية تقتصر على عدد الذين منحوا تأشيرات أو رخص عمل حسب الجنسية . اما في عمان فان الارقام الصادرة بهذا الخصوص هي للذين منحوا بطاقات عمل في القطاع الخاص مع ايراد العديد من الجداول التفصيلية حول خصائصهم المختلفة .

وتصدر معظم الاقطار المستقبلة للمهاجرين احصاءات سنوية عن عدد الذين يعملون في القطاع الحكومي مصنفين حسب جنسياتهم واعمارهم والقطاعات الاقتصادية التي يعملون فيها وغير ذلك من المعلومات الاخرى. وتنشر الجمهورية العربية اليمنية احصاءات سنوية عن عدد الجوازات الممنوحة لمواطنيها والفيزات المستصدرة . ويعتقد بان مثل هذه الاحصاءات تعد في معظم اقطار المنطقة الا انها لا تنشر . كما ان المملكة العربية السعودية تنشر ارقاما عن عدد الافراد الذين يمنحون جنسية المملكة في كل سنة .

وفي اعتقادنا فان مثل هذه الاحصاءات وبوضعها الراهن لا يقدر لها ان تقدم اسسا معقولة لاعداد تقديرات حول حجم الهجرة وخصائص المهاجرين . غير انها يمكن ان تقدم بيانات تأشيرية مفيدة في هذا المجال .

٥- المقترحات

يتبين من الاستعراض السابق لمصادر وطرق احصاءات الهجرة الخارجية في منطقة غربي آسيا ، بان الوضع الراهن لهذه الاحصاءات لا يعتبر مرضيا قياسا باهمية وخطورة هذا الموضوع ، والاهتمام الكبير الذي يحظى به على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي . فاحصاءات الهجرة الخارجية قاصرة كما ونوعا في العديد من اقطار المنطقة عن اعطاء صورة واقعية ومتجددة ، ليس فقط عن حجم الهجرة ومعدلاتها السنوية ، ولكن ايضا عن الاثار المختلفة التي تتركها في المجتمعات المرسلة والمستقبلة للمهاجرين .

غير ان هذا الواقع لا يجب ان يكون عاملا مثبطا للهمم ، بل ينبغي ان يكون حافزا لتضافر جهود الحكومات والمنظمات للتصدي لهذا الموضوع وتطوير مصادر احصاءاته واستنباط اساليب وطرق احصائية تتلاءم واوضاع المنطقة .

واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ايمانا منها باهمية احصاءات الهجرة الخارجية ، وانسجاما مع مهامها ومسؤولياتها في المنطقة ، ومساهمة منها في الجهود الدولية التي بذلت وتبذل في هذا المجال ، ليسعدها ان تتقدم بالمشروع المقترح التالي ، والذي ترى بان تنفيذه سوف يكون بمثابة خطوة على الطريق نحو الارتقاء بالمستوى الكمي والنوعي لاحصاءات الهجرة الخارجية في اقطار المنطقة .

اولا : اهداف المشروع

آ - الاهداف البعيدة

١- تبني منهجيات وطرق احصائية مناسبة لظروف المنطقة لقياس حركة الهجرة الخارجية في اقطارها ، ورصد آثارها الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ، وذلك على النحو الذي يتلاءم والاحتياجات الوطنية من جهة ، ويمكن من اجراء المقارنات الدولية من جهة اخرى .

٢- توحيد المفاهيم والتعريفات والتصنيفات والتبويبات المستخدمة في احصاءات الهجرة الخارجية بين دول المنطقة .

٣- تعزيز التعاون بين دول المنطقة في مجال جمع الاحصاءات عموما ، واحصاءات الهجرة الخارجية بشكل خاص ، وتنشيط عملية تبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها .

ب - الاهداف المباشرة

اعداد واصدار كتيب منهجي (Manual) خاص بمنطقة غربي آسيا يتضمن التعريفات والتبويبات والمصادر والمنهجيات المناسبة لاحصاءات الهجرة الخارجية . ويتم اعداد هذا الكتيب باللغة العربية ، ويمكن ترجمته فيما بعد الى اللغة الانكليزية .

ثانيا: خطة العمل

آ- اجراء استطلاع ميداني يهدف للتعرف على :

١- مدى الاهمية الذي يحظى بها موضوع الهجرة الخارجية لدى الاجهزة الحكومية المختلفة .

٢- الموقف الرسمي لكل دولة من موضوع الهجرة الخارجية وسياساتها في هذا المجال .

٣- التشريعات والاجراءات المطبقة لتنفيذ السياسات الموضوعة

٤- مصادر المعلومات المتوفرة والطرق المستخدمة في احصاءات الهجرة الخارجية .

ب - دراسة نتائج الاستطلاع واعداد تقرير مفصل حولها .

جـ - اعداد مسودة اولية للكتيب المنهجي

د - تعيين مستشار متخصص لدراسة المسودة الاولية واغنائها

هـ - تنظيم ندوة خبراء لمناقشة مسودة الكتيب المنهجي وذلك للاستفادة من كافة الخبرات المتاحة في تطوير مضمونة .

و - اعداد المسودة النهائية للكتيب

ز - عرض المسودة النهائية على دول المنطقة لاقرارها بعد دراستها وذلك خلال اول دورة تلي الانتهاء من اعدادها

ح - طباعة الكتيب واصداره .

ثالثا : الجهات المساهمة بالمشروع

تتولى شعبة الاحصاء بالاكوا تنفيذ الاستطلاع الميداني واعداد التقرير حول نتائجه . كما تقوم باعداد المسودة الاولية للكتيب المنهجي ومن ثم المسودة النهائية التي تتم في ضوء توصيات ندوة الخبراء . وتغطي تكلفة هذه الاعمال من الموازنة العادية المخصصة لشعبة الاحصاء .

ويساعد في تنفيذ الاعمال التي يتضمنها المشروع المستشاران الاقليميان المعينان بموجب برنامج السكان لدى الاكوا ، والذي يموله صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية (UNFPA) ، وذلك بعد اجراء الترتيبات اللازمة لذلك مع الصندوق .

واضافة لما سبق فان الاكوا تحتاج الى مبلغ يقدر بحوالي ٣٨ الف دولار لتغطية نفقات عقد ندوة الخبراء والطباعة النهائية وبعض اعمال السكرتارية .

وفي حال الموافقة على المشروع من حيث المبدأ فان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سوف تجري الاتصالات مع الجامعة العربية للتنسيق والتعاون معها في تنفيذ المشروع ، وكذلك مع بعض المنظمات العربية والدولية لتأمين التمويل اللازم . هذا مع امكانية ان يشمل المشروع في هذه الحالة المنطقة العربية باكملها .

ملحق رقم (١)

الاسئلة ذات العلاقة بتقدير حجم الهجرة الخارجية
التي شملتها استمارة آخر تعداد عام للسكان في
كل بلد من بلدان الاكوا

	البحرين	اليمن الديمقراطي	مصر	العراق	الاردن	الكويت	لبنان *	عمان *	فلسطين **	قطر	العربية السعودية	سوريا	الامارات العربية المتحدة	الجمهورية العربية اليمنية
العمر	×	×	×	×	×	×				×	×	×	×	×
الجنس	×	×	×	×	×	×				×	×	×	×	×
الجنسية	×	×	×	×	×	×				×	×	×	×	×
مكان الولادة		×	×	×		×					×	×	×	×
مكان الاقامة الحالية			×	×							×	×		×
مكان الاقامة السابقة			×	×								×		×
مدة الاقامة الحالية			×	×		×					×	×	×	×
مكان الاقامة بتاريخ محدد			×											
سبب الاقامة بالبلد						×							×	
سبب تغيير مكان الاقامة			×	×										
مواطنون المتواجدون خارج البلد			×		×	×						×		×

* لم تجر بعد تعداد عام للسكان.

** المعلومات غير متوفرة .

ملحق رقم (٢)

التعدادات العامة للسكان
في اقطار منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
١٩٥٠-١٩٨٤

البلد	سنة اجراء التعداد			السنة المقررة او المتوقعة لاجراء التعدادي التالي
	قبل دورة السبعينات	دورة السبعينات ١٩٦٥-١٩٧٤	دورة الثمانينات ١٩٧٥-١٩٨٤	
البحرين	١٩٥٠-١٩٥٩	١٩٦٥-١٩٧١	١٩٨١	١٩٩١
اليمن الديمقراطي	-	١٩٧٣	-	١٩٨٨
مصر	١٩٦٠	-	١٩٧٦	١٩٨٦
العراق	١٩٥٧	-	١٩٧٧	١٩٨٧
الاردن	١٩٦١	-	١٩٧٩	١٩٨٩
الكويت	١٩٥٧-١٩٦١	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٥
لبنان	-	-	-	...
عمان	-	-	-	...
فلسطين	١٩٦١	١٩٧٢	-	...
قطر	-	١٩٧٠	-	١٩٨٥
العربية السعودية	-	١٩٧٤	-	١٩٨٦
سورية	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩١
الامارات العربية المتحدة	-	١٩٦٨	١٩٧٥-١٩٨٠	١٩٨٥
الجمهورية العربية اليمنية	-	-	١٩٧٥	١٩٨٦